

المحور الأول: طبيعة علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى

◀ ميلتون فريدمان: هو ذلك العلم الذي يبحث في الطرق التي تمكن المجتمع من حل مشاكله الاقتصادية، ففهم طبيعة هذه الأخيرة وطرق حلها هو موضوع الدراسة الاقتصادية في معناها الواسع.

في الأخير، يمكننا تعريف علم الاقتصاد على أنه: "ذلك العلم الاجتماعي الذي يدرس ما هو مشاهد في الحياة الواقعية من ندرة نسبية في الموارد القابلة لإشباع الحاجات المتعددة للفرد والمجتمع، وطرق استخدام تلك الموارد المحدودة على أفضل نحو مستطاع من أجل تحقيق أقصى اتساع ممكن لهذه الحاجات، وما ينشأ عن ذلك من علاقات متطورة تاريخيا، بين أفراد المجتمع الإنساني، خاصة فيما يتعلق بالملكية والتوزيع".

ثانيا: نشأة علم الاقتصاد.

مر علم الاقتصاد بالعديد من المراحل نشأت من خلالها عدد من المدارس ناقشت هذا العلم ووضعت له عدة نظريات توضح آلية عمله. نذكر أهمها فيما يلي:

1. المدرسة التجارية (المركنتيلية 1500 . 1776)

يعتبر وليام بوتي (W.Petty) من أبرز مفكري هذه المدرسة. تميزت بظهور عصر النهضة واكتشاف أمريكا وما عقبه من تطور تكنولوجي في مختلف المجالات وازدياد النشاط التجاري وتدفق المعادن الثمينة، مما دفع الكثيرين للاعتقاد أن النشاط التجاري هو الأهم، وباقي النشاطات كالزراعة مثلا تعد نشاطات عقيمة ولا تقدم شيئا.

هذه المدرسة عموما، عملت على تقوية نفوذ الدولة من خلال تسخير كافة الموارد الاقتصادية في سبيل خدمة الدولة فقط.

يعتبر علم الاقتصاد أحد مجالات المعرفة التي نهم الإنسان، حيث أن له ظواهره ووقائعه الخاصة به، وبناء عليه تكونت مفاهيم ووسائل تحليلية مختلفة عمل الإنسان من خلالها على فهم هذا العلم الذي يعتبر في وقتنا الحالي أحد أبرز عناصر الحياة اليومية لكل لناس سواء كانوا أفرادا أو أمما بأكملها.

أولا: مفهوم علم الاقتصاد.

1. الأصل اللغوي لمصطلح "الاقتصاد"

اشتق الأصل اللغوي لمصطلح الاقتصاد من الكلمة اليونانية "Oikonomos" المركبة من "Oikos" التي تعني المنزل و "Nomos" التي تعني القواعد (القانون)، حيث استخدمها الفيلسوف اليوناني "أرسطو" الذي قصد بها "علم تدبير المنزل".

أما في اللغة العربية كلمة اقتصاد مشتقة من الفعل قصد. فالقصد لغة هو الاعتدال في السلوك أما القصد في الانفاق فيعني عكس الإفراط وهو ما بين الإسراف والتقتير.

2. تعريف علم الاقتصاد اصطلاحا.

لقد تعددت التعاريف التي وردت في تاريخ الفكر الاقتصادي بشأن علم الاقتصاد نذكر منها:

◀ آدم سميث: العلم الذي يدرس الكيفية التي تمكن الأمة من الحصول على الثروة ووسائل تنميتها؛

◀ ألفريد مارشال: هو ذلك العلم الذي يهتم بدراسة البشرية في شؤون حياتها العادية، فهو يفحص ذلك الجزء من جانب النشاط الفردي والاجتماعي، الذي يتعلق بالحصول على المقومات المادية للرفاهية وطرق استخدام هذه المقومات؛

2. المدرسة الطبيعية (الفيزيوقراطية 1756 . 1786)

يعتبر كي ني (Kyneh) من أبرز روادها. مثلت هذه المدرسة المذهب الحرفي الاقتصادي والذي ظهر نتيجة لفشل سياسة المدرسة التجارية. وقامت باتباع فلسفة جديدة تحت شعار عدم تدخل الدول في النشاط الاقتصادي وإعطاء الأفراد فرصة التملك والحرية، كما اعتبرت أن المعادن الثمينة والنقود لا تعتبر أكثر من وسيلة تبادل بين الأفراد في المجتمعات وأن النشاط الزراعي هو النشاط الأهم والنشاط الوحيد المنتج والأنشطة الأخرى غير منتجة والاستمرار فيها يعرقل التقدم والتطور.

3. المدرسة الكلاسيكية (التقليدية 1786 . 1871)

يعتبر آدم سميث (Adam Smith) أهم روادها وبرز ذلك في كتابه "ثروة الأمم". تأثرت هذه المدرسة بأفكار المدرسة الطبيعية حيث ركزت على النظام الطبيعي هو الذي يسيطر على الحياة الاقتصادية وأن المنفعة الشخصية هي التي تتحكم في تصرفات الفرد وتدفعه إلى تحقيق المنفعة العامة. وينحصر دور الدولة في وضع الأنظمة التي يمكن أن تحكم النظام الداخلي والخارجي وإقامة العدل بين الأفراد وتقديم الخدمات المختلفة في سبيل تطور الاقتصاد.

4. المدرسة الحديثة (النيوكلاسيكية)

من أبرز روادها نجد أفريد مرشال (A.Marshall) وجون مينارد كينز (J.Kynes) حيث قدمت افكارهما دفعة جديدة لمفهوم الاقتصاد يبتعد في مفهومه عن السياسة، مما أدى تدريجياً للابتعاد عن مصطلح الاقتصاد السياسي. وضحت هذه المدرسة أن الأفراد في المجتمعات المختلفة يندفعون وراء العوائد النقدية للنشاطات التي يزاولونها ويسعون لتحقيق أكبر إشباع غير أنهم غير قادرين على قياسه بدقة. بالإضافة فإن الأزمة الاقتصادية التي مر بها العالم في السنوات (1929 . 1932) بينت نقاط الضعف التي تعاني منها النظريات السابقة وضعفها في معالجة المشاكل الاقتصادية الكبرى والكلية كالتضخم والبطالة وذلك مرده التركيز فقط على حل المشاكل الجزئية. مما دفع كينز إلى

توجيه الانتقادات إلى المدرسة الكلاسيكية ونادى بالسياسة الاقتصادية لمعالجة الاختلالات التي تواجه الاقتصادات المختلفة، حيث قام بتقديم إضافته العلمية والتي تمكن من ابتكار أحدث أساليب التحليل العلمي مما كان له الفضل في الربط بين الدراسات التحليلية للاقتصاد كعلم بحث واستخدام النتائج على مستوى الدولة بشكل عام. أي أنه بذلك انتقل بالتحليل الاقتصادي من التحليل الاقتصادي الجزئي إلى التحليل الاقتصادي الكلي.

ثالثاً: النظرية الاقتصادية وأدوات التحليل

الاقتصادي

النظرية الاقتصادية لا تختلف عن غيرها من النظريات، فهي تتكون من مجموعة من التعريفات الاقتصادية الخاصة بظاهرة اقتصادية معينة، وان هدف النظرية هو محاولة معرفة سبب حدوث الظاهرة الاقتصادية وبالتالي التنبؤ بما ستكون عليه مستقبلاً، والاستفادة من ذلك في مواجهة الآثار المحتملة التي يتركها تطور الظاهرة والتحكم بها.

إن دراسة النظرية الاقتصادية يمكن أن تقسم على مجالين واسعين، هما التحليل الاقتصادي الجزئي والتحليل الاقتصادي الكلي.

لـ التحليل الاقتصادي الجزئي: يدرس سلوك المستهلكين المنتجين والأسواق. فهو يتعامل مع الأسر والمؤسسات. فنجد أنه يهتم مثلاً بالطريقة التي توزع فيها الأسرة دخلها بين الإنفاق على مختلف السلع والخدمات. كما يهتم بتحديد مستوى الإنتاج الذي يمكن المؤسسة من تعظيم الربح كما يتعامل مع الوحدات الصناعية الكبرى.

لـ التحليل الاقتصادي الكلي: يدرس المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد القومي في مجموعه ويتجاهل الوحدات الفردية، لهذا فهو يهتم بالنتائج الكلية للاقتصاد والمستوى العام للأسعار.

عموما باتت الفروقات بين الاقتصاد الجزئي والكلي تتلاشى في ظل الاقتصاد الحديث، وأصبحت أكثر التقاء واختلاطا.

رابعاً: منهج علم الاقتصاد

إن المنهج هو الطريقة التي يتبعها العقل في استخلاص المعارف، وعلى اعتبار أن الاقتصاد علم مستقل بذاته، فإن الدارسين له يبحثون دائماً على الكشف عن قوانينه ونظرياته والعمل على التطوير المستمر لها، وفي سعيهم لذلك يتبعون المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي، وفيما يلي فكرة مختصرة عنهما:

1- المنهج الاستنباطي: ويسمى المنهج النظري أو المنهج الاستنتاجي، ويعتبر من أقدم مناهج المعرفة، حيث يقوم على أساس التجريد أي تجريد الظاهرة المدروسة من العوامل المؤثرة فيها. ويتم من خلال هذه الطريقة استنتاج قضايا خاصة من قضايا عامة ومحاولة الوصول إلى المجهول من خلال المعلوم. والاعتماد على الأحكام الكلية للوصول إلى الأحكام الجزئية (يعبر عن هذا المنهج بالانتقال من العام إلى الخاص).

2- المنهج الاستقرائي: ويسمى المنهج التجريبي أو المنهج الواقعي، فهو يقوم على أساس مراقبة وتحليل الوقائع بتفاصيلها الدقيقة للوصول منها إلى نتائج عامة، فمثلاً عند ملاحظة ارتفاع أسعار بعض السلع عندما تزداد دخول فئة من المستهلكين يمكن التوصل إلى أن الأسعار ترتفع كلما ارتفعت الدخول، (يعبر عن هذا المنهج بالانتقال من الخاص إلى العام).

خامساً: علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

يعتبر علم الاقتصاد على علاقة وطيدة مع العديد من العلوم لا سيما أنه ينتهي إلى العلوم الاجتماعية ويعالج جانباً من جوانب السلوك الإنساني. وبما أن العلوم

الاجتماعية متداخلة وتعتمد على بعضها البعض فإنه من الصعب فصلها بعضها عن بعض وبالتالي يمكن اعتبار أي ظاهرة اجتماعية ظاهرة اقتصادية وسياسية وتاريخية. كما أن لعلم الاقتصاد علاقة بالعلوم الطبيعية كالرياضيات والإحصاء بسبب اعتماد هذه العلوم في كثير من الأحيان على التحليل الرياضي الإحصائي. وهكذا يمكن استعراض وبشكل موجز هذه العلاقة التي تربط علم الاقتصاد مع العلوم الأخرى على النحو الآتي:

1- علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة:

يعتبر علم السياسة من العلوم الأكثر ارتباطاً بعلم الاقتصاد، حيث تهتم السياسة برعاية وتنظيم شؤون الدولة، بينما تهتم علم الاقتصاد بشؤون الدولة من زاوية إشباع الحاجات. فهناك ارتباط وثيق بين الاستقرار السياسي من جهة والرخاء الاقتصادي من جهة أخرى، فكلما تمكن نظام سياسي معين من تأمين الحاجيات الاقتصادية لمواطنيه، كلما زاد الاستقرار السياسي داخله. حيث أن عدم توفر الاستقرار السياسي يمكن أن يدفع بالاقتصاد إلى حافة الانهيار. فمن خلال السياسة تحدد الغايات التي تسعى إليها الدولة وبالتالي يستطيع الاقتصاد أن يقدم أفضل النظم لتحقيق تلك الغايات. ويلاحظ من هذا أنه من الصعب جدا الفصل بين السياسة والاقتصاد وخاصة أنه إلى وقت قريب كان علم الاقتصاد يطلق عليه اسم الاقتصاد السياسي.

2- علاقة علم الاقتصاد بعلم الاجتماع:

يهتم علم الاقتصاد بمعرفة كيفية تصرف الأفراد والآثار المترتبة على تصرفاتهم، بينما علم الاجتماع يهتم بمعرفة الأسباب والدوافع وراء تصرف الأفراد على الشكل الذي اختاروه. وهذا ما يفسر اعتماد علم الاقتصاد على علم الاجتماع في تفسير الظواهر الاقتصادية. حيث يقدم علم الاجتماع للباحث الاقتصادي المعلومات الضرورية عن الحالة الاجتماعية السائدة في منطقة معينة والتي

تساعده على التحليل واقتراح الحلول للمشاكل الاقتصادية.

أهم المواضيع التي يرتبط فيها علم الاقتصاد بعلم الاجتماع هي المواضيع التي تتطلب التعرف على التركيبة السكانية ونموها وتوزيعها وخصائصها وعاداتها وتقاليدها. وكذلك رصد حالات الفقر والبطالة والأوضاع المعيشية والمستويات التعليمية وغيرها.

3- علاقة علم الاقتصاد بعلم التاريخ:

يعتبر علم الاقتصاد على علاقة وطيدة بعلم التاريخ، حيث يهتم هذا الأخير بمعرفة الأحداث والوقائع وتفسيرها عبر تطورها التاريخي، لذلك يحتاج الاقتصادي لمعرفة الإطار التاريخي والزمني للنشاط الاقتصادي وصياغة القوانين التي تحكم التفاعلات الاقتصادية، فالتاريخ يعتبر بمثابة مرجعية للباحث الاقتصادي الذي يسمح له بتتبع الظاهرة عبر مراحل تاريخية مختلفة. لذلك يعتبر المنهج التاريخي من أدوات وطرق التحليل التي لا يمكن أن يستغني عنها الباحث الاقتصادي.

4- علاقة علم الاقتصاد بعلم القانون:

تتمثل العلاقة بين الاقتصاد والقانون في المجتمعات البشرية في أن القانون هو الإطار التنظيمي المحدد لمختلف التفاعلات الاقتصادية، فالعلاقة بينهما علاقة وطيدة. حيث يقوم القانون على مجموعة من القواعد المتميزة بصفة الإلزام والتي تنظم العلاقات بين الأفراد بين بعضهم البعض من جهة وبين الأفراد والدولة من جهة أخرى. وعادة يعمل علم القانون على دراسة الجوانب ذات الأهمية في الحياة الاقتصادية والعمل على تحليلها ووضع القوانين الملزمة للأفراد والمعاملات الاقتصادية. فمثلا تنظيم الدولة للأسواق وفرض الرسوم والجمارك والتدخل في تنظيم الأسواق المالية أو حتى تحديد سعر الفائدة كل ذلك له أثر في الحياة الاقتصادية لأي مجتمع.

5- علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس:

يهتم علم النفس بدراسة سلوك وتصرفات الإنسان والدوافع التي تكمن وراء تلك التصرفات. لذلك يهتم الباحث الاقتصادي بمعرفة سلوك الفرد عند قيامه بنشاطاته المختلفة والتي تكمن في إشباع الحاجات والرغبات المختلفة والمتجددة، وبعد التعرف عليها يقوم الباحث باستقطاب المستهلكين من خلال التأثير عليهم بالأساليب المختلفة كالدعاية والإعلان.

6- علاقة علم الاقتصاد بعلم الرياضيات:

يعتمد الباحث الاقتصادي في كثير من الأحيان على الأساليب الرياضية لتحليل الظواهر الاقتصادية، فاستخدام الرياضيات مكن الاقتصاديين من التعامل مع عدد كبير من المتغيرات ومعرفة طبيعة العلاقة التي تجمعهم، فالرياضيات مكنت من دراسة الظواهر الاقتصادية ذات الطابع الاجتماعي بأسلوب رياضي، وقدمت حلولاً كمية دقيقة للمشاكل الاقتصادية.

7- علاقة علم الاقتصاد بعلم الإحصاء:

يعتبر الإحصاء العلم الذي يبحث في أساليب جمع البيانات ومعالجتها وتحويلها إلى معلومات دقيقة قابلة للاستخدام، ومن هنا يبرز ذلك الترابط بين علم الإحصاء والاقتصاد، فالإحصاء يوفر المعلومة الجيدة للاقتصادي ليسهل عليه عملية اتخاذ القرار. فالاقتصادي يستعين بالأساليب الإحصائية لمعالجة الظواهر والمشاكل الاقتصادية كمعرفة الأرقام القياسية للأسعار، كما أنه يستخدم الإحصاء من أجل التنبؤ بالظواهر الاقتصادية وقياسها مستقبلاً.